

Distr.: General  
17 June 2019  
Arabic  
Original: English



## الدورة الرابعة والسبعون

البند ١١٦ (ج) من القائمة الأولية\*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية  
وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس  
حقوق الإنسان

### مذكرة شفوية مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

تُهدي البعثة الدائمة لجمهورية العراق لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيسة الجمعية العامة  
ويُشرفها أن تشير إلى ترشُّح حكومة جمهورية العراق لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة  
٢٠٢٠-٢٠٢٢ في الانتخابات المزمع إجراؤها بنيويورك في عام ٢٠١٩.

وتتشرف البعثة الدائمة كذلك بأن ترفق طي هذه المذكرة التعهدات والالتزامات الطوعية لحكومة  
جمهورية العراق فيما يتعلق بترشحها لإعادة انتخابها في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢  
(انظر المرفق)، والتي تؤكد فيها الحكومة مجدداً إيمانها بعالمية حقوق الإنسان والتزامها الثابت بمبادئها، من  
حيث التقيد بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والتعاون الكامل مع المجلس وأعضائه،  
وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠.

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية العراق ممتنةً تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق  
الجمعية العامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

### ترشح العراق لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

#### التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

١ - تسعى حكومة جمهورية العراق إلى مواصلة القيام بدور نشط في مجلس حقوق الإنسان، استناداً إلى التعاون الكامل والحوار الفعال، من أجل تعزيز الحقوق المعترف بها عالمياً وحمايتها، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الفردية في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، فإن الحكومة العراقية لها عظيم الشرف أن تقدم تعهداتها والتزاماتها الطوعية فيما يتعلق بترشحها لإعادة انتخابها في مجلس حقوق الإنسان وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠.

#### التعهدات والالتزامات الدولية

٢ - يعرب العراق مجدداً عن دعمه الكامل لآلية الاستعراض الدوري الشامل باعتبارها إحدى أهم الآليات والوسائل الأساسية التي يستخدمها مجلس حقوق الإنسان لتعزيز وحماية وتحسين أوضاع حقوق الإنسان بنزاهة ومهنية في جميع أنحاء العالم.

٣ - يسعى العراق إلى ضمان الانسجام بين الثقافات والأديان والحضارات من خلال الاحترام والتسامح والتضامن وإلى القضاء على خطاب الكراهية وعلى ازدراء أي نوع من الاختلافات الثقافية.

٤ - يشدد العراق على دور منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين باعتبارهم شركاء رئيسيين في تطوير عمل مجلس حقوق الإنسان وسيواصل السماح لهؤلاء الشركاء بمخاطبة المجلس بشأن مسائل حقوق الإنسان.

٥ - يدعم العراق الجهود الملموسة المبذولة صوب تحقيق العدالة والمساواة في حقوق الإنسان من خلال حماية كرامة الإنسان والقيم الإنسانية من جميع أشكال التمييز والعنف والاضطهاد، على النحو المنصوص عليه في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، ووفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٦ - يشجع العراق المبادرات الدولية التي تسعى إلى القضاء على جميع أشكال التمييز والقيود المفروضة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والمسنين والفقراء، من أجل ضمان حقوقهم وتحقيق المساواة لهم في جميع الجوانب.

٧ - يلتزم العراق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبأهداف التنمية المستدامة من خلال بناء قدرة الفقراء على الصمود وتعزيز الحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز الرفاه وتوفير فرص معيشية أفضل للشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال، بالإضافة إلى تحسين نوعية التعليم وتوفير الرعاية الصحية المجانية والسكن اللائق لجميع الأفراد.

٨ - يكرر العراق الإعراب عن إيمانه بمبادئ المشاورات المفتوحة والشفافة والتعاون الكامل بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل زيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع إيلاء الاحترام الكامل للتنوع الثقافي والديني والعرقي.

٩ - سيواصل العراق العمل البناء بالتعاون مع جميع أعضاء مجلس حقوق الإنسان من أجل تقديم المساعدة اللازمة إلى الدول الأعضاء كي تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٠ - يكرر العراق الإعراب عن إيمانه بالطابع العالمي لحقوق الإنسان والتزامه الثابت بمبادئها من حيث التقيد بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفقا لولاية مجلس حقوق الإنسان.

١١ - سيبدل العراق مزيدا من الجهود الملموسة لدعم أعمال مفوض/ة الأمم المتحدة السامي/ة لحقوق الإنسان من أجل الوفاء بولايتها/ا، كما سيواصل التنسيق مع مفوضية حقوق الإنسان على نحو إيجابي وفعال.

١٢ - يشجع العراق مبادرات مجلس حقوق الإنسان لتبادل الخبرات والتعاون التقني وبرامج بناء القدرات للتغلب على التحديات والعقبات التي تواجهها الدول الأعضاء.

### التعهدات والالتزامات الوطنية

١٣ - سيواصل العراق تقديم أقصى درجات الدعم للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي تضمن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي هذا الصدد، أنشأ العراق المفوضية العليا لحقوق الإنسان بموجب المادة ١٠٢ من الدستور العراقي والقانون رقم ٥٣ (٢٠٠٨) بشأن المفوضية العليا لحقوق الإنسان، اللذين تتوافق أحكامهما مع مبادئ باريس، لتكون أول هيئة وطنية عراقية تراقب عمل المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى ما لها من ولاية واسعة تشمل إجراء التحقيقات في مجال حقوق الإنسان، وقبول الشكاوى الفردية، ورصد التزام العراق على الصعيد الدولي بتعزيز مبادئ حقوق الإنسان وإنفاذها.

١٤ - على الرغم من الظروف الصعبة المحيطة بحرب العراق على الإرهاب، لم يعلن العراق حالة الطوارئ، سعيا منه لضمان استمرار عمل المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية والحفاظ على سلطاتها المكفولة دستورياً، وحماية الحريات والحقوق الأساسية الفردية والجماعية.

١٥ - يعمل العراق على تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين من خلال إصدار خطة عمل وطنية (٢٠١٤-٢٠١٨)، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ومن ثم فقد أصبح العراق أول بلد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يضع خطة وطنية تتماشى مع ذلك القرار.

١٦ - ينفذ العراق التزاماته الدولية من خلال تقديم التقارير الدورية والإلزامية إلى مجلس حقوق الإنسان. وقد قدم العراق تقريره الوطني للاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٤ ويستعد الآن لتقديم تقريره الثاني في عام ٢٠١٩.

١٧ - يؤمن العراق بالشفافية والالتزام بالمعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان. وبناءً على ذلك، فقد وجه دعوة مفتوحة إلى جميع المقررين الخاصين والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لزيارة العراق ومراقبة تنفيذ التزاماته بتعزيز وحماية حقوق الإنسان عن كثب، على الرغم من الصعوبات والظروف الاستثنائية التي واجهها العراق أثناء الحرب على الإرهاب وبعدها.

- ١٨ - الديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة هما المبدآن الأساسيان للنظام السياسي العراقي الجديد، وهو أمر يَدلّل عليه الالتزام التام بالجدول الزمنية الدستورية للانتخابات البرلمانية في الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ و ٢٠١٤ و ٢٠١٨.
- ١٩ - يفتخر العراق بتنوعه العرقي والديني ويواصل حماية هذا التنوع من أي نوع من أنواع الانتهاكات والجرائم البشعة التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية.
- ٢٠ - وقع العراق بياناً مشتركاً مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وأطلق خطة عمل البيان المشترك في شباط/فبراير ٢٠١٨.
- ٢١ - تيسر حكومة العراق جميع الإجراءات الإدارية لتسجيل منظمات المجتمع المدني القائمة، التي يبلغ عددها ٣٢٠٠ منظمة، والتي تعتبر شريكاً مؤثراً وداعماً للحكومة وتراقب أيضاً عملها.
- ٢٢ - تعتبر حكومة العراق الأطفال مستقبلاً كل مجتمع وحجر الزاوية الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، فقد شرعت في العديد من السياسات الوطنية، بما في ذلك إنشاء لجنة رعاية الطفولة في عام ١٩٧٩ من أجل تحسين رفاه الأطفال وخدمة مصالح الطفل الفضلى، والعمل في سياق ذلك عن كُتُب مع هيئات الأمم المتحدة وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة لتنفيذ خطة عمل البرنامج القطري للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، التي تعزز نظم الخدمة الاجتماعية الأساسية للوصول إلى الأطفال الأكثر ضعفاً المتأثرين بالنزاع والتشرد. وانضم العراق أيضاً إلى اتفاقية حقوق الطفل وإلى اثنين من بروتوكولاتها الاختيارية، ويقدم تقارير وطنية في هذا الصدد.
- ٢٣ - يعمل العراق مع المنظمات الدولية على وضع استراتيجية وطنية طويلة الأجل ومتعددة القطاعات وشاملة للجميع من أجل الشباب، بغية تعزيز انتمائهم الوطني وترسيخ حقوقهم. وبالإضافة إلى ذلك، تنفذ الحكومة العراقية خطة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ من أجل دعم الشباب من حيث تحسين مستويات معيشتهم، وحمايتهم من الاستغلال، وخفض معدلات البطالة بينهم.